أخبار الخليج
العدد (17642) - السنة الحادية والخمسون - الأحد 27 محرم 1448هـ - 12 يوليو 2026م
www.akhbar-alkhaleej.com

الطمأنينة.. وإيمان بعد إيمان!

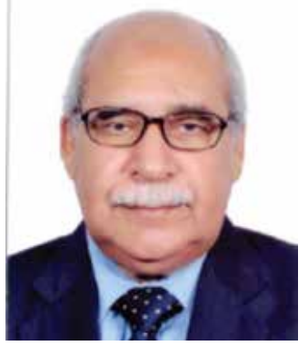

بقلم:
عبدالرحمن علي البنفلاح

الإيمان كلمة حين تنكّر تعني التكرار والتجدد، وحين تعرّف بـ(ال) التعريف تكون هي هي.. مهما تعددت، وتكرر ورودها في أي نص، والاطمئنان أعلى درجات اليقين، يقول تعالى على لسان أبي الأنبياء إبراهيم على رسولنا وعليه الصلاة والسلام: «وإذ قال إبراهيم رب أرني كيف تحيي الموتى قال أولم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبي قال فخذ أربعة من الطير فصرهن إليك ثم اجعل على كل جبل منهن جزءًا ثم ادعهن يأتينك سعيًا واعلم أن الله عزيز حكيم» البقرة: 260.

إذًا، فنبي الله إبراهيم (عليه الصلاة السلام) يريد إيمان المشاهدة، أما إيمان العلم فهو متحقق، فنبي الله إبراهيم يريد إيمانا يطمئن إليه قلبه، وتطمئن إليه نفسه، قال سبحان وتعالى: «الذين آمنوا وتطمئن قلوبهم بذكر الله ألا بذكر الله تطمئن القلوب» الرعد: 28.

كذلك يضرب الله تعالى الأمثال على اليقين المتحقق، قال تعالى: «ضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدًا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع الخوف بما كانوا يصنعون» النحل: 112.

وسبب هذه المرتبة العظيمة من اليقين التي بلغتها هذه القرية أن رزقها الخاص بها يأتيها رغدًا من كل مكان، فوافقت أحوالها ما قيل لها من ضمان المعيشة الهنيئة لها، وهذا الاطمئنان أو الطمأنينة التي ينشدها المؤمن لا يمكن أن تتحقق ما دام في القلب شيء من الشك فيقدر الإيمان على جلاء الهموم، ولقد سئل الإمام علي (رضي الله عنه) عن أشد جنود الله؟ فقال: «أشد جنود الله عشرة»: الجبال الرواسي، والحديد يقطع الجبال، والنار تذيب الحديد، والماء يطفئ النار، والسحاب يحمل الماء، والريح تحمل السحاب، وابن آدم يغلب الريح، يستتر بالثوب ويمضي لحاجته، والنوم يغلب ابن آدم، والهم يغلب النوم، فأشد جنود الله الهم!

ولا أدري هل توقف الإمام (رضي الله عنه) عند هذا الحد أم نسي الراوي جنديًا من جنود الله هو الإيمان؛ لأن الإنسان لا يستطيع أن يعيش مع الهم طوال حياته، وأنه لا بد من قوة تغلب الهم، وتسلم المؤمن إلى حالة من الأمن والاطمئنان، يشعر بعدها بالتصالح مع حياته.

ومن أسباب الاطمئنان في حياة المؤمن رضاه عما ينزل به من قضاء وقبوله وحبوره لما يلقاه من جزاء، قال تعالى: «يا أيتها النفس المطمئنة (27) ارجعي إلى ربك راضية مرضية (28) فادخلي في عبادي (29) وادخلي جنتي (30)» سورة الفجر. إذًا، فتحقق الطمأنينة ناتج عن الرضا بما يجريه عليك ربك من قضاء، وهذا في الواقع امتحان لإيمانك وقوة يقينك فإن صبرت ورضيت بما قسمه الله تعالى لك من العطاء والسلب، فقد فزت ونجوت، وإن لم تصبر ولم ترض فإن حظك من العطاء قليل، ونصيبك من الصبر عليه يسير، والآيات التي جاءت في سورة الفجر ينادي الله تعالى فيها النفوس المؤمنة بأن يرجعوا إلى ربهم راضين عن البلاء الذي أنزله الله تعالى بهم مرضيين بالجزاء الذي أجراه الله تعالى لهم.

هذا هو إسلامنا العظيم، وهذا هو شرعه القويم، وهذا هو صراطه المستقيم الذي استوعب كل خلق كريم.

أمن دول الخليج والتصدي لتهديدات المليشيات الإيرانية

بقلم:
د. بدر محمد عادل ○

يعد أمن دول الخليج العربي أحد المرتكزات الأساسية للاستقرار الإقليمي والدولي، نظراً إلى ما تمثله المنطقة من أهمية استراتيجية واقتصادية وسياسية، إذ تضم أهم الممرات البحرية ومصادر الطاقة العالمية، ومن ثم، فإن أي تهديد يطول أمن هذه الدول لا يقتصر أثره على حدودها الوطنية، بل يمتد إلى الأمن والسلم الدوليين.

إذ تشهد منطقة الخليج العربي مرحلة دقيقة تتسم بتنامي التحديات الأمنية الناتجة عن تصاعد نشاط المليشيات المسلحة المرتبطة بإيران في عدد من دول المنطقة، ولم تعد هذه الجماعات تمثل مجرد فاعلين غير حكوميين، بل أصبحت أحد أبرز مصادر التهديد للأمن الإقليمي، لما ينسب إليها من استهداف للمنشآت الحيوية، وتهديد للممرات البحرية، واستخدام للصواريخ والطائرات المسيّرة في نزاعات عابرة للحدود.

ومن أبرز التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة تنامي نفوذ المليشيات المسلحة المرتبطة بإيران في عدد من دول الشرق الأوسط، وما ينسب إليها من تنفيذ عمليات عسكرية أو إطلاق صواريخ وطائرات مسيرة أو تهديد خطوط الملاحة والمنشآت الحيوية، وتكتسب هذه التهديدات أهمية استثنائية بالنظر إلى المكانة الجيوسياسية لدول الخليج، التي تشكل ركيزة أساسية لاستقرار الاقتصاد العالمي وأمن الطاقة والتجارة الدولية، ومن ثم، فإن أي اعتداء على أمن هذه الدول لا ينعكس على محيطها الإقليمي فحسب، بل يمتد أثره إلى الأمن والسلم الدوليين، وهو ما يفسر الاهتمام الدولي المتزايد بتطورات المنطقة.

ولا يقتصر أثر هذه المليشيات على الجانب العسكري، بل يمتد إلى زعزعة الاستقرار السياسي، وإطالة أمد النزاعات الداخلية، وإضعاف مؤسسات الدولة الوطنية في عدد من الدول العربية، بما ينعكس سلباً على جهود التنمية والاستثمار والتكامل الاقتصادي الإقليمي. وقد أدى هذا الواقع إلى تعقيد البيئة الأمنية في الخليج، وإثارة تساؤلات قانونية وسياسية بشأن تعزيز منظومة الأمن الجماعي الخليجي ومسؤولية الدول التي تنشط فيها أنشطة الجماعات المسلحة وتدعمها أو تمولها أو توجهها.

فمن الناحية القانونية، يقوم النظام الدولي المعاصر على مبادئ راسخة، في مقدمتها احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحظر استخدام القوة أو التهديد بها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. كما أن تقديم الدعم المالي أو العسكري أو اللوجستي للجماعات المسلحة التي تنفذ أعمالاً عدائية ضد دول أخرى قد يثير مسؤولية الدولة الداعمة متى توافرت الشروط القانونية اللازمة لإسناد تلك الأفعال إليها وفق قواعد المسؤولية الدولية.

وفي مواجهة هذه التحديات والتساؤلات تبرز أهمية تعزيز التعاون الأمني والدفاعي بين دول الخليج، وتطوير منظومات الإنذار المبكر والدفاع الجوي والأمن السيبراني، وتكثيف التنسيق الاستخباراتي، إلى جانب توحيد المواقف الدبلوماسية في المحافل الدولية، بما يسهم في حماية الأمن الجماعي وردع مصادر التهديد.

ومن هنا فإن تعزيز الأمن الخليجي لا يقتصر على تطوير القدرات الدفاعية، وإنما يتطلب بناء منظومة متكاملة تشمل التعاون الاستخباراتي، وتبادل المعلومات، وتعزيز الأمن السيبراني، وتطوير أنظمة الدفاع الجوي والبحري، وتوحيد المواقف الدبلوماسية في مواجهة التهديدات المشتركة، مع الالتزام الكامل بقواعد القانون الدولي، ومن ثم فإن احترام سيادة الدول، ومنع دعم الجماعات المسلحة، والاحتكام إلى قواعد القانون الدولي، تظل الركائز الأساسية لبناء شرق أوسط أكثر استقراراً وأمناً، بعيداً عن منطق الوكلاء والسلاح خارج إطار الدولة.

○رئيس قسم القانون العام – جامعة البحرين.

تحويل الاستراتيجية من كلام إلى نظام إداري

بقلم:
د. زكريا الخنجي

تشير دراسات الإدارة الاستراتيجية إلى أن التحدي الأكبر الذي تواجهه المؤسسات لا يكمن في وضع الاستراتيجية، وإنما في تنفيذها وتحويلها إلى واقع ملموس تحقق القيمة المضافة للمستفيدين وأصحاب المصلحة، فالاستراتيجية تعتبر الإطار المرجعي الذي يحدد توجهات المؤسسة طويلة المدى، وطموحاتها وأهدافها المستقبلية. لذلك فإن عملية تحويل الاستراتيجية إلى خطة عمل تمثل مرحلة منهجية متكاملة تهدف إلى الربط بين الرؤية الاستراتيجية والأنشطة التشغيلية اليومية، بما يضمن مواءمة الموارد والقدرات المؤسسية مع الأهداف الاستراتيجية المنشودة، ويوفر إطارًا واضحًا للمساءلة والمتابعة وقياس الأداء.

في هذه المرحلة تأتي ما يعرف بالخريطة الاستراتيجية، فما هي تلك الخريطة؟

الخريطة الاستراتيجية

رأينا في كثير من المؤسسات ملفات الاستراتيجية مركونة في مكاتب المسؤولين فقط، والسبب ليس دائمًا في ضعف الاستراتيجية، بل ضعف ترجمتها. وهنا تأتي أهمية الخريطة الاستراتيجية.

فالخريطة الاستراتيجية ليست لوحة جميلة، وليست رسمًا تنظيميًا، وليست ملخصًا تسويقيًا للخطة، وإنما هي أداة إدارية توضّح منطق الاستراتيجية: ما الذي نريد تحقيقه، وما القدرات والعمليات والسلوكيات التي يجب أن تتحسن حتى نصل إلى النتائج المطلوبة، أين نريد أن نصل، وكيف نصل، وماذا يحدث إن واجهتنا عوائق؟

حتى نرسم هذه الخريطة فإنه يجب أن تكون لدينا خطة استراتيجية وضعت بناء على أهداف التنمية المستدامة وأنظمة الحوكمة المؤسسية من الأساس، بهدف أن ننطلق لوضع الخريطة التي تتكون من المراحل الآتية:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة تفكيك الاستراتيجية؛ والهدف من هذه المرحلة هو تفريغ الوثيقة الاستراتيجية إلى مكوناتها الأساسية، وهي:

1. الرؤية والرسالة، التي تعني ماذا نريد أن نصبح؟
2. دراسة الأهداف الاستراتيجية الكبرى وهي عادة مكونة من 3 إلى 5 أهداف، التي تجيب عن التساؤل: ماذا يجب أن يتحقق خلال فترة الاستراتيجية (ربما 5 سنوات أو أكثر)؟
3. ما الأولويات والمحاور التي تريد المؤسسة التركيز عليها خلال السنوات القادمة؟

وهذا يعني بوضوح أنه ينبغي التأكد من وضوح عناصر الاستراتيجية وفهم العلاقات المنطقية بينها، مثل:

★ الأنشطة.
★ مراجعة وثيقة الاستراتيجية وبشفافية.
★ تحليل الرؤية والرسالة والقيم.
★ مراجعة الغايات والأهداف الاستراتيجية.
★ تحديد الأولويات الاستراتيجية.
★ تحديد الفجوات بين الوضع الحالي والمستهدف.

ويمكننا أن نصنع جدول يستخرج من كل فقرة في وثيقة الاستراتيجية (الفعل) الكامن فيها. مثال: (نطمح إلى ريادة السوق)، وهذا فعل ضمني يعني زيادة الحصة السوقية.

المرحلة الثانية: الترجمة إلى أهداف قابلة للقياس؛ نعرف أن لكل هدف استراتيجي غاية وغرض، لذلك فإنه يجب أن نحوّله إلى:

1. صياغة تنفيذية وفق منهجية الأهداف الذكية.
2. نضع مؤشر أداء رئيسيا (KPI) واحدا أو أكثر لكل هدف، لذلك فإنه من الواجب مراجعة كل هدف على حدة.
3. نرسم خط أساس (Base-line) وقيمة مستهدفة، لتحديد النتائج المتوقعة لكل هدف.

وهذا يعني أنه في هذه المرحلة نضع مصفوفة الربط بين الأهداف الاستراتيجية والتنفيذية، وذلك من خلال استخدام أطر (الأهداف والنتائج الرئيسية) و(مؤشرات الأداء) أو (بطاقة الأداء المتوازن؛ وهي البطاقة المالية، العملاء، العمليات الداخلية، التعلم والنمو) بحسب طبيعة المؤسسة.

المرحلة الثالثة: اشتقاق المبادرات والمشاريع؛ نهدف من خلال هذه المرحلة إلى تحديد المشروعات والبرامج القادرة على تحقيق الأهداف التنفيذية، إذ إن لكل هدف مؤشر أداء: مثلاً، ما المشاريع أو المبادرات التي إن نُفذت ستحرك هذا المؤشر؟

لذلك فإنه باستخدام بعض الأدوات يمكن أن نعمل جدولا يعرف بجدول (الاشتقاق)، من أجل ربط الأهداف بعيدة المدى بالمبادرات قصيرة المدى، وذلك من خلال:

1. العصف الذهني مع أصحاب المصلحة.
2. تحديد المبادرات المطلوبة.
3. تقييم المبادرات من حيث: الأثر الاستراتيجي، الأولوية، الموارد المطلوبة، المخاطر المحتملة.
4. ترتيب المبادرات وفق مصفوفة الأولويات.

وبناء على ذلك فإننا من خلال جدول الاشتقاق نضع سجل المبادرات الاستراتيجية، وتتضح لنا مصفوفة الأولويات التي يمكن أن نضعها لتحديد خريطة الطريق.

المرحلة الرابعة: إعداد خطة العمل التفصيلية أو التنفيذية؛ نهدف في هذه المرحلة تحويل المبادرات إلى برامج ومشروعات قابلة للتنفيذ، ليس ذلك فحسب، وإنما يجب أن نعرف في هذه المرحلة: من سيقوم بماذا؟ وذلك من خلال وضع جدول واضح للجميع. وحتى يتم ذلك فإنه يجب أن نفصل كل مبادرة إلى:

1. المخرجات.
2. المهام وذلك بترتيب زمني.
3. من المسؤول عن ماذا؟ ومن هم فريق؟ وكيف نوزع الفريق إلى (المسؤول /المحاسب /المستشار..).
4. ما الموارد المطلوبة (مثل: الميزانية، الأفراد، الأدوات).
5. التعرف على الجدول الزمني (متى البداية/ ومتى النهاية، وما خريطة الطريق).
6. وما المخاطر المحتملة وخطط التخفيف؟

وهذا يعني إننا في هذه المرحلة وضعنا بطاقات المبادرات التنفيذية، بالإضافة إلى رسم الخطة التشغيلية.

المرحلة الخامسة: مرحلة الحوكمة ووضع نظام المتابعة وبناء مؤشرات الأداء؛ إذ إننا نهدف من خلال هذه المرحلة ضمان إمكانية قياس التقدم وتحقيق النتائج، وضمان الرقابة والتوجيه المستمر لعملية التنفيذ ويتم هذا عبر:

1. تحديد دورية المراجعة (شهرية للمشاريع، ربع سنوية للأهداف ...).
2. يجب وضع لوحة قيادة بهدف عرض حالة المؤشرات لحظيًا.
3. وضع آلية تصعيد عند التعثر.
4. تحديد مستويات الحوكمة والصلاحيات.
5. تشكيل لجنة متابعة الاستراتيجية تضم أصحاب الأهداف الرئيسيين.

ويمكن كذلك:

★ تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs).
★ تحديد خط الأساس.
★ تحديد القيم المستهدفة.
★ تحديد دورية القياس.
★ تحديد مسؤولية جمع البيانات.

حتى تنجح هذه المرحلة فإنه من الضروري جدًا أن نقوم بتسجيل كل المؤشرات بوضوح في لوحة المتابعة، حتى يتمكن الجميع من قراءتها في أي لحظة يرغب، وإعداد تقارير دورية، وكذلك عقد اجتماعات مراجعة الأداء، بالإضافة إلى تنفيذ الإجراءات التصحيحية.

المرحلة السادسة: إدارة المخاطر؛ ونهدف من هذه المرحلة إلى ضمان استدامة التنفيذ وتقليل احتمالات التعثر، وذلك من خلال الأنشطة الآتية:

1. تحديد المخاطر المحتملة.
2. تقييم أثر واحتمالية كل خطر.
3. تحديد خطط المعالجة.
4. تحديد ملاك المخاطر.

وبناء عليه فإنه يجب وضع سجل المخاطر الاستراتيجية والتنفيذية المحتملة، ومن ثم وضع سيناريوهات لإدارتها في سجلات خاصة وواضحة ويمكن الوصول إليها في أي لحظة، فإن حدثت فإنه يجب تسجيل كل خطوة حدثت ولماذا حدثت وكيف حدثت، حتى إن تكررت ذات يوم فإنه يمكن العودة إلى السجلات لتقليل المرحلة التي نستغرقها في إدارتها.

المرحلة السابعة: التواصل الداخلي والملكية؛ وبعد الانتهاء من كل المراحل فإنه ينبغي:

1. تحويل الأهداف المؤسسية إلى أهداف على مستوى الإدارات ثم الأفراد.
2. ربطها بنظام تقييم الأداء إن أمكن.
3. خطة تواصل داخلي لضمان فهم الجميع لدورهم.

وبذلك يكون كل فرد في المؤسسة قد عرف دوره في هذه الخطة التي كانت حبرًا على ورق، لتصبح واقعا يوميا يعيشه كل موظف وكل إدارة، فتصبح المؤسسة تعمل وفق هذه الاستراتيجية.

هذه ببساطة خريطة طريق لتحويل الاستراتيجية من مجرد كلام موضوع في الأرفف والمخازن، إلى واقع ملموس تعيشه المؤسسة وأفراد المؤسسة، والكلام في هذا الموضوع طويل، ولكن ما تم عرضه خريطة مختصرة.

Zkhunji@hotmail.com

مواجهة التحديات اختبار لترسيخ قوة وصلابة الهوية الوطنية

بقلم:
عبدالهادي الخلاقي ○

عندما يصبح التحدي اختبارا لتعميق الهوية الوطنية، فإن الصعوبات والأزمات تتحول من مجرد عقبات عابرة إلى محرك أساسي للبناء والابتكار وصناعة الإنجازات فتصبح الأمة بأكملها أكثر تلاحما وتتجذر قيم التضامن والعمل المشترك في الوجدان الجمعي ما يعزز مناعة الدولة وقدرتها على تحويل التهديدات إلى فرص للتقدم والتطور.

تتسم الدول والمجتمعات التي تتبنى هذا النهج بعدة سمات وفوائد؛ منها توظيف المرونة الاستراتيجية في تحويل الأزمات إلى نقطة انطلاق لتطوير استراتيجيات مستدامة تبني عليها الدول خططها بل وحتى تعميق هويتها الوطنية، كذلك تعزيز التلاحم المجتمعي وتوحيد الصفوف وتجاوز التحديات الداخلية والخارجية تحت مظلة الانتماء الوطني صفاً واحداً خلف القيادة الحكيمة في كل الظروف، وبلا شك فإن تحفيز الابتكار والريادة من الاتجاهات المهمة في تحويل ندرة الموارد أو التهديدات الخارجية وكذلك الداخلية إلى حافز قوي لتوليد الأفكار الخلاقة والحلول غير التقليدية وتحويل أي تحدي وطني سواء كان بيئيا أو اجتماعيا أو سياسيا أو اقتصاديا إلى عناصر دعم للهوية الوطنية ومقومات ثقافة الوعي الاجتماعي.

إن تجربة قرية أو بلدة كاليتا تورتيل الواقعة في إقليم آيسن في منطقة باتاغونيا بجنوب تشيلي جديرة بالتأمل، فالقرية تعاني من طبيعة جغرافية قاسية حيث أُسست البلدة عام 1955 في منطقة وعرة للغاية بين مصب نهر بيكر والمنحدرات الصخرية والمستنقعات، وبسبب الطبيعة الإسفنجية الرطبة للتربة والمنحدرات الحادة كان من المستحيل شق طرق تقليدية أو استخدام السيارات.

لقد خلقت هذه المعضلة البيئية تحديا كبيرا لدى الأهالي ما دفعهم الى ابتكار الممرات الخشبية للتغلب على هذه العقبة، حيث قام الأهالي ببناء شبكة ضخمة من الممرات والجسور والسلالم المرتفعة باستخدام خشب شجر السرو المحلي والمقاوم للرطوبة والعفن وتمتد هذه الممرات الخشبية لأكثر من 7 كيلومترات، وهي الوسيلة الوحيدة للتنقل والمشي والربط بين المنازل المبنية على ركائز خشبية والمرافق العامة والأرصفة البحرية.

ونظراً إلى تميز هذا الطراز المعماري الاستثنائي أعلنت الحكومة التشيلية بلدة كاليتا تورتيل منطقة تراثية محمية ونطاقاً هندسياً فريداً، وفي عام 2001 تحولت هذه الممرات من مجرد حل هندسي للمشكلة إلى رمز للهوية الوطنية وجاذب سياحي عالمي يقصده الزوار لاختبار الحياة الهادئة الخالية من ضوضاء المحركات وعوادم السيارات.

وهناك أيضا النموذج الرواندي الذي خرج من ركام الحرب الأهلية فتحدي الانقسام الاجتماعي لينطلق الى الريادة الاقتصادية، وكان ذلك نتيجة للأحداث الدموية والإبادة الجماعية المأساوية التي شهدتها رواندا عام 1994، إذ كانت رواندا عبارة عن دولة ممزقة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً بالكامل، وتعيش تحت وطأة الصدمة الإنسانية، ونتيجة لهذا الألم وسيل نزيف الدماء البشرية سعت الدولة إلى تحويل هذا التحدي الرهيب إلى ركيزة لبناء هوية وطنية جامعة تركز على التصالح والتنمية، وذلك عبر تفعيل قيم المحاسبة وتحقيق العدالة الاجتماعية ومحاربة البيروقراطية ونبذ التطرف ومحاربة الصراعات العرقية بكل أشكالها وتوجيه سياسات الدولة للتركيز على التحول الرقمي وتمكين المرأة، وفي ضوء ذلك أصبحت رواندا اليوم نموذجاً إفريقياً وعالمياً في النمو الاقتصادي السريع والأمن واستقطاب الاستثمارات.

إن هذه التجارب تقودنا إلى مفهوم غاية في الأهمية ألا وهو أهمية صناعة الهوية من قلب التحدي، فعندما تتحول التحديات إلى ركائز لبناء الهوية الوطنية فإن الدولة لا تكتفي بمواجهتها بل تجعل التكيف معها والتميز في إدارتها جزءاً من شخصيتها الوطنية ورؤيتها للمستقبل، فما بدأ كحل اضطراري قد يتحول بفعل الزمن والاعتزاز الشعبي إلى علامة فارقة وهوية بصرية وطنية، وهذا يوضح أن الريادة والابتكار يمكن ان يولدا من رحم المعاناة والرغبة بالتكيف مع التحديات وتحويلها إلى مكسب وطني يعزز من مكانة الدولة ومسيرة البناء والتنمية فيها، بل يُصبح سمة وطنية تتفاخر بها الأجيال القادمة.

إن القاسم المشترك بين هذه التجارب هو الإرادة والسياسة التنموية الموجهة حيث لم تُترك الأزمات لتقود الشعوب نحو الإحباط، بل جُعلت وقوداً لشحذ الهمم وتأكيد الريادة لذلك، فإن بناء الهوية الوطنية على أساس القدرة على التكيف والإنجاز وابتكار حلول لا على استمرار الأزمة نفسها هو النهج الأكثر استدامة.

○باحث وكاتب صحفي.